نظام فض المنازعات للمتعاملين في سوق الأوراق المالية

بورصتي القاهرة والاسكندرية
Cairo & Alexandria Stock Exchanges

الـفـهـــــرس

١. **ما هو نظام فض المنازعات؟**
٢. **الدعاوى المعتادة ضد شركات السمسرة**
٣. **وسائل فض المنازعات**
   أ – القضاء
   ب– الوساطة
   ج – التحكيم
٤. **النقاط الأساسية التى تخص الوساطة**
   أ– دور الوسيط
   ب– من هم الوسطاء؟
   ج– إجراءات سير الوساطة
   د– مزايا الوساطة
٥. **النقاط الأساسية التى تخص التحكيم**
   أ– ما هو التحكيم ؟
   ب– من هم المحكمون ؟
   ج– هل للمستثمرين الاختيار بين التحكيم واللجوء للقضاء؟
   د– كيفية بدء إجراءات التحكيم
٦. **مقارنة بين الوساطة والتحكيم.**

تحتوى هذه النبذة على شرح لنظام فض المنازعات فى الولايات المتحدة الأمريكية[1] وذلك للوقوف على إجراءات فض المنازعات فى الدول المتقدمة واسترشاداً بها عند وضع نظام لفض المنازعات بين المتعاملين فى مجال الأوراق المالية فى مصر وفقاً للأنظمة والقواعد الحاكمة لسوق المال المصرى، وهو ما تهدف القيام به بورصتا القاهرة والإسكندرية.

ما هو نظام فض المنازعات؟

يستخدم نظام فض المنازعات فى حل المنازعات المالية والتجارية التى تتسم بطابع خاص يتعين معه حسمها فى أسرع وقت وبوسيلة عادلة وسريعة وكذلك حل المنازعات التى قد تنشأ بين المستثمرين وشركات السمسرة فى الأوراق المالية أوفيما بينهم، ذلك لأن اللجوء للقضاء العادى مكلف علاوة على احتمال استطالة أمد النزاع أمام المحاكم.

الدعاوى المعتادة ضد شركات السمسرة

إن أكثر الدعاوى التى تنشأ بين السماسرة أو مستشارى الاستثمار أوالمحللين الماليين أو بين المستثمرين فيما بينهم تتضمن عادة الآتى:

- توصيات أو استثمارات غير ملائمة.
- الخطأ أو التقاعس.
- التداول بما هو أزيد مما طلب ويسمى "Churning".
- استثمارات غير مصرح بها.
- عدم اتباع التعليمات.
- عدم الملائمة.

وسائل فض المنازعات

يمكن فض المنازعات باللجوء للقضاء العادى أو من خلال ما يسمى بالوسائل البديلة لفض المنازعات مثل الوساطة أوالتحكيم. ويقوم بمباشرة الوساطة أوالتحكيم هيئة ذاتية التنظيم، مثل بورصات الأوراق المالية أوهيئات سوق المال أوجمعيات الأوراق المالية.

أ- القضاء

إن إجراءات اللجوء للقضاء تتضمن رفع الدعوى ومتابعتها مما يستغرق وقتاً طويلاً

[1] إصدارات بورصة نيويورك للأوراق المالية لسنة ٢٠٠١

حيث يبدأ الأطراف بعرض مستنداتهم أمام المحكمة حتى يتمكنوا من توضيح مراكزهم القانونية. وقد يستغرق ذلك فترة تمتد إلى شهور أو سنين يستخدم خلالها المتقاضون الحيل والأساليب القانونية للإطاحة بالطرف الآخر.

إلا أن للجوء للقضاء مزايا منها:

- للمدعى فرصة أكبر لتقديم مذكراته وأدلة إثباته أمام المحكمة عنه فى التحكيم.
- الصفة الرسمية والإلزامية للحكم القضائى.

ب- الوساطة

الوساطة وسيلة غير رسمية واختيارية غير ملزمة يقوم بها طرف ثالث تكون لديه خبرة والحيادية ويسمى "الوسيط"، وهو يقوم بمساعدة الأطراف المتنازعة للتوصل إلى تسوية ترضى الطرفين دون تكبد تكاليف باهظة والتأخير الناجم عن التحقيقات الرسمية والإجراءات القضائية.

ج- التحكيم

التحكيم وسيلة من وسائل فض المنازعات وفيها يستمع شخص محايد أو هيئة محايدة إلى كافة جوانب النزاع الذى يعرضه كل من الطرفين ويقوم بدراسة المستندات المتعلقة به ويقرر بعد ذلك طريقة حسم النزاع ويعتبرالحكم الصادر فى التحكيم نهائياً وملزماً ويجوز أن تراجعه المحاكم فى حالات محددة على سبيل الحصر.

أهم المسائل التى تخص الوساطة

أ- دور الوسيط

الوسيط ليس قاضياً، بل شخص يقوم بمساعدة وإرشاد الأطراف نحو الحل وذلك بإبراز وتحديد المسائل الهامة وتوضيح المصالح المشتركة للأطراف.

يساعد الوسيط كل طرف على التركيز على أهم العوامل اللازمة لتسوية النزاع وكذلك العواقب التى يمكن أن تترتب على عدم التسوية. ولكن الوسيط لا يقرر الحل النهائى للقضية ولا يمكنه إلزام الأطراف بالتسوية ولكنه يساعد على تصفية الخلافات وإزالة سوء التفاهم بين الأطراف، كما أن بإمكانه تقريب وجهات النظر. ويستطيع الأطراف من خلال الوساطة تقييم لمواطن الضعف عندهم ومواطن القوة عند الطرف الآخر، وبالتالى يتكون لدى الأطراف نظرة أوضح للأمور لا

يؤثرعليها الغضب والانفعال.

ب- من هم الوسطاء؟

وسطاء فض المنازعات هم أشخاص محايدون ومستقلون تم اختيارهم بعناية ويمثلون مجموعة متنوعة من الخبراء من حيث الثقافة والمهنة والخلفية.

ج- إجراءات سير الوساطة

١- بدء الوساطة

يمكن للأطراف القيام بالوساطة قبل رفع الدعوى أواللجوء للتحكيم. كما يجوز بدءها فى أى مرحلة من مراحل سير إجراءات التحكيم.

عندما يتعلق الأمر بالتحكيم تكون الوساطة مستقلة عن التحكيم. ويجوز الاستمرار فى إجراءات التحكيم فى نفس الوقت إلا إذا اتفق الأطراف على غير ذلك.

يمكن لأطراف الوساطة المتنازعين أمام التحكيم إختيار وسيلة واحدة فقط لحسم النزاع. ويمكن لأطراف التحكيم الذين يجرون فى نفس الوقت الوساطة، أن يختاروا وسيلة واحدة فقط لحسم نزاعهم. إذا لم تحدد مواعيد التحكيم يمكن للأطراف وقف التحكيم لحين الانتهاء من الوساطة. أما إذا تم تحديد مواعيد التحكيم، فيمكنهم عندئذ تأجيل مواعيد المرافعات.

٢- اختيار الوسيط

تتولى الهيئة المنظمة للتحكيم اقتراح قائمة الوسطاء الواردة فى سجلاتها التى تتضمن وسطاء ذوى خبرة كافية بما يتلاءم مع احتياجات الأطراف ويرفق بالقائمة بيان كامل بالخبرات السابقة لكل وسيط. ويجوز للأطراف أن يختاروا وسيطهم من هذه القائمة أو طلب قوائم إضافية .

كما يجوز للأطراف اختيار أى وسيط من غير القائمة أومن خارج سجلات الهيئة المنظمة للتحكيم ويختار الوسيط بموافقة جميع أطراف النزاع.

٣- ما يقدم للوسيط

قبل بدء جلسات الوساطة، يطلب عادة الوسيط من الأطراف أن يقدموا أية معلومات يرونها قد تساعده فى فهم النزاع وإدراك مواقفهم المختلفة ومصالح كل منهم كما يقوم بعض الوسطاء قبل اجتماع الأطراف بالاتصال بكل طرف على حده لطرح اية أسئلة توضيحية أو مراجعة المستندات.

على الوسيط الاحتفاظ بسرية المستندات إلا إذا صرح له الأطراف بغير ذلك. وفى نهاية الوساطة، على الوسيط أن يقوم إما بالتخلص من هذه المستندات أو ردها للأطراف التى قدموها.

٤- جلسة الوساطة

يشارك فى جلسة الوساطة جميع الاطراف وكذلك هناك جلسات خاصة منفردة يلتقى فيها الوسيط بكل طرف على حده.

قد تبدأ الجلسة المشتركة بكلمة افتتاحية يلقيها الوسيط ويعرض فيها الإطار العام للجلسة ويحفز فيها الأطراف على المشاركة الإيجابية ويذكّر الأطراف بالهدف المشترك الذى يكمن فى التوصل لتسوية مرضية للنزاع وبسرية المفاوضات. ويعطى الوسيط فى هذه الجلسة لكل طرف فرصة لعرض (وجهة نظره) ويطلب من جميع المشاركين بذل جهدهم للوصول لحل مرضى. يتضمن عرض الأطراف عادة الوقائع ومسئوليات كل طرف والأضرار وكذلك معلومات عن خلفية النزاع وأهم النقاط والطلبات المثارة. ويعتبر العرض الشفهى من أكثر وسائل العرض المستخدمة، ويوجه العرض لكل من الوسيط والطرف الآخر.

ولا يحلف المشاركون اليمين ولا يخضعوا للاستجواب من الطرف الآخر (Cross examination) ويجوز للوسيط طرح أسئلة إيضاحية عند نهاية العرض.

من الممكن أن تتضمن المرحلة الثانية من الوساطة اجتماعات مغلقة ومنفردة يعقدها الوسيط مع كل طرف وتكون الاجتماعات سرية حتى يتمكن كل طرف من التحدث عن النزاع بصراحة ودون رهبة.

لا يجوز للوسيط الإفصاح عن المعلومات التى وردت فى الجلسات الخاصة إلا إذا سمح له أحد الأطراف بذلك. ويتيح ذلك للوسيط الفرصة لمساعدة الأطراف على معرفة مواطن الضعف والقوة بالقضية وتحليل مخاطرها بموضوعية مما يوفر تعددية فى اختيارات الحل. يقوم الوسيط بالتعرف على احتياجات كل طرف ومصلحته ويمكنه من خلال مجموعة الاجتماعات أن يقوم بعمل مقارنة لما يتوقعه للتسوية وان يسهل تبادل عروض كل طرف للتسوية وأن يقدم المساعدة للأطراف فى الوصول إلى حل وسط.

ومن أهم عوامل نجاح الوساطة هو حضور الأفراد متخذى القرار للجلسة وبالتالى فإن غيابهم أوحضور مندوبيهم أثناء التفاوض فى التسوية سيشكل عائقاً لفاعلية الوساطة.

٥- مفاوضات التسوية

من خلال عملية الوساطة، يقوم الوسيط بمساعدة الأطراف للتفاوض بشكل فعَّال من أجل الوصول للتسوية. وتستمر المحاولات وبذل الجهود للوصول للتسوية عن طريق الوساطة إلا فى الحالات الآتية:

- موافقة الأطراف على الحل وقيامهم بتحرير تسوية كتابية.
- إذا انتهى الأطراف إلى أن أى مجهودات أخرى للوساطة ستبوء بالفشل أو أن المفاوضات وصلت لطريق مسدود.
- اذا انسحب من الوساطة لأى سبب من الأسباب الطرف أو الوسيط.

د- مزايا الوساطة

- التحكم – فالوساطة ملك لأطرافها، حيث يتحكم الأطراف فى إجراءات الوساطة وجدولها الزمنى وتكاليفها ونتيجة النزاع.
- تقل فيها المواجهات – إجراءات الوساطة غير رسمية وتتضمن مواجهة أقل بالمقارنة بالتحكيم والقضاء.
- الاحتفاظ بالخيارات – اختيار الأطراف للوساطة لا يهدر حقهم فى اللجوء للتحكيم أوالقضاء.
- التسوية السريعة – معظم الوساطات يتم حسمها بنجاح فى يوم واحد، حيث أنه يمكن البدء فى الوساطة بعد حدوث النزاع مباشرة مما يتيح للأطراف الحصول على تسوية مبكرة إذا ما قورنت بالتحكيم والقضاء. وتنتهى كثير من الوساطات حتى قبل طلب اللجوء للتحكيم.
- تكلفة أقل – يترتب على الوساطة عادة جهود قانونية وتحضيرية أقل كما أنه يقلل احتمالية توقف سير الأعمال أوالحياة الشخصية للأطراف. كما أن مصاريف وتكاليف الوساطة تعتبر معقولة نسبياً.
- الحفاظ على علاقة العمل – إن الوصول لحل مبكر للنزاع بتكلفة مادية قليلة على كل من الطرفين يوفر فرصاً أفضل للاحتفاظ بعلاقة العمل.
- إيجاد حلول مبتكرة – يساعد الوسطاء الأطراف على الوصول الى حلول مبتكرة.
- مخاطرة أقل – فرص التسوية عالية وتتميز بسرعة الإجراءات وقلة التكلفة بالإضافة إلى وجود مزايا حتى مع عدم الوصول إلى تسوية.

يظهر معظم الأطراف رضاهم عن الوساطة حتى فى حالة عدم وصولهم لتسوية نهائية. الإعداد الجيد لجلسة الوساطة يُمَكِّن الأطراف من الاستعداد للتحكيم حيث أنه من خلال إجراءات الوساطة يتمكن الأطراف من فهم قضيتهم أكثر مما يساعدهم على التركيز عل النقاط الأساسية التالية فى التحكيم.

النقاط الأساسية فى التحكيم

الإرشادات التى تحكم إجراءات التحكيم معدة وفقاً لقانون التحكيم الموحّد الذى قامت بتدوينه "هيئة التحكيم في الأوراق المالية" بالولايات المتحدة الخاضعة "للاتحاد القومى للوسطاء فى الأوراق المالية" (NASD).

أ- ما هو التحكيم؟

التحكيم هو وسيلة لفض المنازعات بين طرفين أو أكثر (مثلاً مستثمر وسمسار أو بين سمسارين) عن طريق أشخاص محايدين وذوى خبرة فى مجال المنازعات فى الأوراق المالية، ويسمى هؤلاء الأشخاص "بالمحكمين".

أصبح التحكيم منذ وقت طويل بديلاً للمحاكم وذلك لان عملية التحكيم سريعة وغير مكلفة لحل المسائل المعقدة. يجب مراعاة القوانين التى تضع إجراءات للتحكيم من قبل من يريدون اللجوء للتحكيم لفض منازعتهم.

ومن الجدير بالذكر أن حكم التحكيم نهائى وملزم ولا يخضع لمراجعة المحاكم إلا فى حالات محددة على سبيل الحصر ولذلك فعلى الأطراف أن يعوا أنهم فى حالة اختيارهم للتحكيم كوسيلة لفض المنازعة فهم يتخلون بذلك عن حقهم فى عرض دعواهم أمام المحاكم.

ب- من هم المحكمون؟

المحكمون أشخاصٌ محايدون لهم خبرة فى المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية. تحتفظ الهيئات المنظمة للتحكيم بسجلات الأشخاص الذين تؤهلهم كفاءاتهم وخبراتهم لأن يكونوا محكمين، لا يعتبر المحكمون عاملون بمركز التحكيم بل يحسمون النزاع المعروض أمامهم فقط. إلا أنهم يتلقون مصروفات أتعابهم من مركز التحكيم (سواء كان اتحاد الأوراق المالية أو بورصة الأوراق المالية... إلخ).

جـ- هل للمستثمرين حق الاختيار بين التحكيم واللجوء للقضاء؟

سواء كان للمستثمرين خيار اللجوء للقضاء أو للتحكيم فإن ذلك يعتمد أساسا على ما إذا كانوا قد وقعوا اتفاقاً ينص على اللجوء للتحكيم من عدمه، تطلب معظم شركات الوساطة فى الأوراق المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية من عملائها

التوقيع على هذا الاتفاق عند فتح حساب لديهم.

يعتبر هذا الاتفاق ملزما للأطراف ولذلك إذا قام المستثمر بالتوقيع عليه فإنه فى الأغلب لا يكون له خيار آخر غير التحكيم.

إذا كان المستثمر لديه شكوى ضد أحدى شركات الوساطة ولكنه لم يوقّع مسبقاً على اتفاق التحكيم وكان هذا العضو (شركة وساطة) عضواً فى NASD، ففى هذه الحالة يكون للمستثمر حق الإختيار بين اللجوء للتحكيم أواللجوء للقضاء.

أما بالنسبة للمستثمر الذى تكون لديه شكوى ضد مستشاره الاستثمارى غير التابع لشركة عضو فى NASD، ففى حالة عدم توقيع هذا المستثمر على اتفاق التحكيم فإن خياره الوحيد يكون اللجوء إلى القضاء إلا إذا وافق المدعى عليه (المستشار الاستثمارى) على اللجوء للتحكيم .

د- كيفية بدء إجراءات التحكيم

تبدأ إجراءات التحكيم بقيام المدعى (الشخص الذى يرفع الدعوى) بالآتى:

١- إقرار بالطلبات

على المدعى أن يقدم لمدير مركز التحكيم مذكرة كتابية يبين فيها طلباته ويتناول تفاصيل النزاع بما فى ذلك كافة التواريخ والأسماء بوضوح وإيجاز وبطريقة مسلسلة وينهى المذكرة بالتعويض الذى يطلبه (على سبيل المثال: القيمة المالية للتعويض المطلوب أو القيام بأداء التزام معين أومصلحة ما .....الخ). على المدعى أن يقوم بإرفاق نسخ من المستندات والأوراق المساندة لطلبه كملاحق عند تقديم الدعوى. وعليه أن يقوم بتوفير نسخ كافية للأطراف والمحكمين ومركز التحكيم.

٢- إجراءات الدعاوى صغيرة القيمة

إذا كانت قيمة الدعوى ٢٥ ألف دولار أمريكى أو أقل (تقبل بعض مراكز التحكيم ١٠,٠٠٠ دولار أمريكى أو أقل) فانه يتم عن طريق إجراءات التحكيم المبسطة.

وفى نزاعات العملاء لا يتم الفصل فى الدعوى إلا بناءً على ما قدمه الأطراف كتابة إلا إذا طلب العميل عقد جلسة شفهية. كما يجوز للمحكّم أن يطلب من أحد الأطراف تقديم مستندات إضافية، وقد يطلب من الأطراف تقديم مستندات إضافية للمحكم الذى يحكم فى القضية دون جلسة.

٣- النزاعات المعقدة

فى بعض النزاعات الخاصة يجوز أن يطلب الأطراف خدمات متخصصة مثل

الوساطة أو إجراء تحقيق أوإثباتات قانونية أو جلسات شفهية سريعة أو تعيين محكمين ذوى خبرات خاصة وعلى الأطراف الذين يرغبون فى تلك الخدمات أن يبلغوا بها المركز فى أسرع وقت ممكن وفى النزاعات الأكثر تعقيداً قد يرغب الأطراف فى تحديد عدة جلسات متتالية للمرافعات وتحديد هذه الجلسات فى ثلاثة جلسات متتالية بأقصى حد ممكن .

٤- تقديم الدعوى

بعد قيام مدير المركز بتقديم الدعوى المبدئية، يعتبر كل طرف مسئولاً عن إبلاغ الآخر مباشرة بأية مذكرات أوطلبات أومكاتبات إضافية كما يعتبر مسئولاً عن توفير نسخ كافية للمحكمين بالمركز وسجلاتهم.

٥- تقديم الاتفاق

على المدعى ملء وتسليم وتوقيع ثلاث نسخ من نموذج اتفاق التحكيم الذى يوفره مركز التحكيم.

بهذا التوقيع يتعهد المدعى باللجوء للتحكيم والالتزام بقرار المحكمين.

كما يتعهد بالالتزام بقرار التحكيم فى حالة رفع أية دعوى مضادة (دعوى ضد المدعى) التى تسمح بها قواعد المركز.

بمجرد التوقيع على نموذج اتفاق التحكيم تصبح الإجراءات والمواعيد الواردة بقانون التحكيم الموحد نافذة وملزمة فى العادة ولا يحق للأطراف سحب اتفاق التحكيم النموذجى أو دعواهم إلا بموافقة الطرف الآخر أو المحكمين.

٦- مصاريف الدعوى والتأمينات

على المدعى تقديم شيك أوحوالة نقدية مدفوعة لصالح مركز التحكيم نظير المصاريف وتأمين للجلسات ويكون هذا المبلغ غير قابل للرد. إذا تم إجراء أكثر من جلسة شفهية يجوز أن يطلب المحكمون من الأطراف المتنازعة تأمينات إضافية لهذه الجلسات .

٧- ماذا بعد رفع الدعوى (تقديم الطلب)؟

بمجرد استلام بيان الدعوى يقوم مدير المركز بإرساله إلى الخصم (المدعى عليه) الذى قد يكون أية شركة وساطة مالية عضو فى الهيئة ذاتية الرقابة أو قد يكون عاملاً أو ممثلاً لهذه الشركة.

يكون عادة للمدعى عليه بعد تسلمه للدعوى، خلال فترة ٢٠ يوماً تقديم دفاعه وذلك فى حالة التحكيم بقيمة قليلة و٢٠ يوم عمل فى حالة أى تحكيم آخر إلا إذا

سمح مدير المركز بتمديد المدة.

يجوز للمدير أن يمنح مدداً إضافية حتى مع اعتراض أى طرف من الأطراف حيث يرجع ذلك إلى سلطته التقديرية وهو يقيم الاعتراض على أساس طول المدة. (تختلف مواعيد تقديم الطلبات والرد والمهل الممنوحة للرد باختلاف مراكز التحكيم).

وفقاً لقواعد NASD يحق للمدعى عليه تقديم دفاعه خلال ٤٥ يوماً من تاريخ استلامه الدعوى. وبالرغم من أنه قد يوافق المدعى على طلب المدعى عليه فى تمديد مدة الدفاع، إلا أن ذلك الأمر لا يجيزه مدير المركز إلا فى حالات إستثنائية.

قد يوجه المدعى عليه فى دفاعه دعوى مضادة أويرفع دعوى ضد طرف ثالث (وهى دعوى ضد الغير الذى قد يكون مسئولاً عن جزء من الأضرار) ويجب على المدعى عليه إرفاق المستندات والأدلة المؤيدة لدفاعه

فى حالة وجود دعوى مضادة فى رد المدعى عليه يكون للمدعى خلال ١٠ أيام الرد على الدعوى فى حالة التحكيم قليل القيمة و١٠ أيام عمل فى أى تحكيم آخر ويجب على كل طرف إرسال نسخة من رده على الدعوى المضادة مع إرسال نسخة لمدير المركز فى ذات اليوم وبذات الطريقة التى تم اتباعها مع الطرف الآخر.

٨- تعيين المحكّمين

يشارك الأطراف إيجابياً فى اختيار المحكّمين إلا أنه يجب على الأطراف مراجعة قواعد اختيار المحكمين إذ أنه تختلف درجة مشاركة الأطراف فى الاختيار باختلاف مراكز التحكيم ففى بعض المراكز يقوم المدير بتعيين محكم أو هيئة تحكيم تخضع للرد من قبل الأطراف، ويبلغ المدير الأطراف المعنية بأسماء المحكمين المقترحين وأعمالهم الحالية والسابقة كما يحيطهم أيضا بأية معلومات أخرى يفصح عنها المحكّمون وفق قانون التحكيم الموحد وقواعد سلوك المهنة الخاصة بالمحكمين. كما يبلغ المحكمون بأسماء أطراف النزاع ومستشاريهم وشهودهم وطبيعة المسائل المثارة، إذا رأى المحكم أنه لن يتمكن من إصدار حكم عادل ومحايد، فسوف يقوم المدير بتعيين محكم بديل.

٩- هل يمكن للأطراف رد المحكم؟

يحق لأى طرف وفقاً لقانون التحكيم الموحد أن يرد أى محكّم (إخراجه من القائمة دون إعطاء سبب) ويسمى ذلك الرد المسبق. ويمارس هذا الحق بإرسال إخطار كتابى بالرد لمدير المركزخلال المواعيد التى تنص عليها القواعد. كما يحق للأطراف عدد لا نهائى من الرد المسبّب.

١٠ - ما هى أسباب رد المحكمين

على المحكم أن يفصح عن أية علاقة مالية أو مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة بالنزاع محل التحكيم وكذلك أية علاقة حالية اوسابقة سواء كانت مالية أومهنية أو عائلية أو اجتماعية والتى يمكن أن تؤثر على حياده.

كما يجب على المحكمين الإفصاح عن أية علاقة لأفراد عائلتهم بأصحاب العمل الحاليين أوشركائهم أومعاونيهم فى العمل.

وعلى المحكمين أن يبذلوا الجهود المعقولة لمعرفة هذه العلاقات. بالإضافة الى ذلك يجب على الأطراف إبلاغ المدير فى حالة علمهم بعلاقات شبيهة تتعلق بطرف أو مستشار أو شاهد مهم.

يتم تنفيذ الرد المسبب بالنسبة للمحكّم فى حالة عدم وجود حيادية أو وجود محاباة ما أووجود مصلحة ما للمحكم فى نتيجة التحكيم، يجب أن تكون المصلحة أو المحاباة مباشرة ومحددة ويمكن اثباتها وليست تلقائية أوظنية.

١١- كيفية سير المرافعات

بعد قيام مدير المركز بتحديد ميعاد المرافعة الشفهية الأولى، يتم إبلاغ الأطراف كتابة بتاريخ ومكان المرافعة الشفهية الأولى قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً.

على المدعى أن يدعم مستندياً المسائل المتعلقة بالنزاع واثبات الأضرار وان يوضح للمحكمين القيمة المطلوبة لتعويض الأضرار والطريقة التى تم احتساب التعويض بها. ومن ثم المحكمون الجلسات بالطريقة التى تضمن للأطراف عرض دعواهم ومذكراتهم بأسرع طريقة ممكنة.

ويتم عادة اتباع الإجراءات التالية:

١- يمنح كل طرف فرصة لعرض مختصر لمرافعته الافتتاحية المتضمنة لمجمل الطلبات والوقائع التى ينوى الأطراف إثباتها. ويجوز لأى طرف التخلى عن مرافعته الافتتاحية.
٢- يطرح المدعى للمحكم الوقائع مؤيدة بالمستندات التى تثبت دعواه ومن ناحية أخرى يقدم المدعى عليه دعواه بالطريقة التى يقدمها المدعى، ويقوم الشهود والأطراف الذين يدلون بالشهادة بحلف اليمين ويمكن أن يستجوبهم الطرف الآخر والمحكمون.

ويجوز لأى طرف أن يعترض على المستندات التى يقدمها الطرف الآخر للمحكمين ويجب على الأطراف إحضار نسخ كافية من المستندات لكل من المحكمين والأطراف والممثل عن مركز التحكيم.

يجوز لأى طرف أن يقدم شهادة مكتوبة (إقرار موَّثق) بدلاً من شهادة الشاهد الشفهية. وقد يسمح بذلك المحكم أويرفضه. ويجب أن يكون الأطراف على استعداد لتبرير عدم حضور الشاهد للمرافعة الشفهية وعلى الطرف المعنى أن يكون مستعدا لإحضار الشاهد اذا لم يسمح بإقرار الموثق.

٣- يجوز تقديم الدعوى المضادة أو أية مسألة أخرى بنفس الطريقة.
٤- يجوز للأطراف تقديم أدلة إثبات مقابلة إذا لزم الأمر.
٥- يمكن القيام بالمرافعات الختامية التى تتضمن عادة المناقشات النهائية للأطراف ومجمل الشهادة وأية أدلة أخرى تم عرضها خلال المرافعات.

لا يحق للأطراف إلا الإشارة إلى الأدلة التى تم تسجيلها وليس من حقهم عرض أدلة جديدة فى المرافعة الختامية. ويجوز لأى طرف أن يتنازل عن حقه فى المرافعة الختامية.

٦- ينصرف الأطراف فى وقت واحد عند نهاية المرافعة.
٧- قد يستمر المحكمون فى القضية بالرغم من عدم حضور أحد الأطراف أوتقديم دفاعه.

١٢- كيف يتم إبلاغ الأطراف بقرار المحكمين ؟

عندما يصل المحكمون لقرارهم وتوقيعهم على الحكم يقوم مركز التحكيم بإرسال نسخة منه للأطراف. يكون الحكم مكتوباً وموقعاً من أغلبية المحكمين. ويمكن للطرف المحكوم له تنفيذ الحكم عن طريق حكم صادر من المحكمة المختصة.

على المحكّمين أن يبذلوا جهدهم لإصدار حكمهم خلال ٣٠ يوم عمل من تاريخ إغلاق القضية. وعلى مدير مركز التحكيم أن يقوم بإرسال نسخة من الحكم بإحدى الطرق الآتية:

(أ) الفاكس أو أية وسيلة إلكترونية أخرى.
(ب) جواب مسجّل مصحوباً بعلم الوصول لجميع الأطراف أومستشاريهم.
(ج) تسليم الحكم شخصياً للأطراف.
(د) إرسال أوتسليم الحكم وفقاً لما ينص عليه القانون.

يجب أن يتضمن الحكم أسماء الأطراف أومستشاريهم وتواريخ رفع الدعوى وإصدار حكم التحكيم وعدد جلسات المرافعة وتواريخها ومكان انعقادها ومجمل المسائل التى تضمنتها الدعوى بما فى ذلك أى ضمان أومسألة اثارت جدلاً والأضرار والتعويضات المطلوبة والتى تم الحكم بها وبيان المسائل الأخرى التى تم حسمها وأسماء المحكمين وتوقيع المحكمين الذين اشتركوا فى إصدار الحكم.

مزايا التحكيم

- سهولة الإجراءات فى غيبة إجراءات المرافعات الطويلة.
- من الأسهل عرض القضايا التى تتعلق بممارسات قطاع معين أو أضرار مركّبة أمام التحكيم، عن عرضها أمام القضاء.
- من الأسهل الحصول على حكم التحكيم عن الحصول عليه من المحكمة.
- عدم اللجوء إلى دعاوى الاستئناف المكلفة فى التحكيم.

أى سـؤال أو إسـتفسـار برجـاء الإتصـال

البـورصـــة: ٤ أ شارع الشـريفين وسـط المـدينـة

تليـفـون: ٣٩٢٦٨٦٥ فـاكـس: ٣٩٦١٥٠٢ (٢٠٢)

www.egyptse.com

لمزيد من الإستفسار يرجى إرسال تساؤلاتكم على هذا البريد الإلكترونى

webmaster@egyptse.com

يمكنك التجـربة الحقيقـية للاسـتثمار فى بورصـتى القـاهـرة والإسـكـندرية من خـلال برنـامـج محـاكـاة البـورصـة

"STOCK RIDERS"

للاشـتراك بالبـرنـامـج www.stockriders.com

قـوانيـن بـرنـامـج STOCK RIDERS

- كل مشترك يبدأ البرنامج بمبلغ ١٠٠,٠٠٠جنيه وهمية
- التداول (بيع/شراء) يتم على الأسعار اليومية الحقيقية للأسهم
- أى أمر بيع أو شراء يؤثر على السيولة فى محفظتك وإذا انفقت كل مالك فى شراء أسهم يجب أن تبيع أولاً حتى يتوفر لديك السيولة الكافية لتشترى مجدداً.
- يتحمل جميع المشتركين نسبة ٠,٠٥٪ على أى أمر بيع أو شراء نظير أتعاب السمسرة
- الأوامر التى سيتم إدخالها بعد إغلاق التداول سوف تنفذ بأخر سعر للأسهم.
- المشتركين لن يكونوا فى حاجة إلى تسيل محافظهم فى نهاية كل دورة تنافسية بالبرنامج
- سيتحدد الفائزين على أساس ترتيب المحافظ فى نهاية آخر يوم تداول نهاية كل دورة تنافسية بالبرنامج.

لا يعـد ما هـو وارد بهـذه النـبذة دعـوة للتعـامل عن طريق بورصـتى القـاهـرة والاسـكندرية، كما لا تتحـمل البورصـة أيـة مسـئوليـة عن إسـاءة استخدام هـذه المعـلومـات من قبـل أى شـخـص أو جـهـة كانت.

وإذ تبذل البـورصـة جهـدها فـى أن تكـون المعـلومات والبـيانات فـى هـذه النبذة صحيحـة وكاملة إلا انها تـخلى مسـئوليـتها عن أى خطأ أو إغفال قد يوجد به.

المطبوعات التعليمية المتوفرة بالبورصة

- خطوة أولى للاستثمار فى البورصة
- نبذة عن السندات
- نبذة عن صناديق الاستثمار
- نظام فض المنازعات
- نبذة عن حوكمة الشركات
- نبذة عن سماسرة الأوراق المالية
- علاقة البورصة بالاقتصاد
- نبذة عن قيدالشركات فى البورصة المصرية
- نبذة عن شهادات الإيداع
- نبذة عن غسيل الأموال

مطـبوعـات أخـــرى

- النشرة اليومية
- النشرة الشهرية
- الكتاب السنوى للبورصة
- كتاب الإفصاح ٢٠٠٤ (الخمسون شركة الاكثر نشاطا)
- كتاب الإفصاح الإصدار الثانـى – ينـاير ٢٠٠٥
- دليل المائة شركة الاكثر نشاطاً (٢٠٠٤)